OPEN ACCESS
Received: 16/10/2025
Accepted: 11/01/2026

مجلة الآداب

Reasons for Bias in Discrediting Narrators

Dr. Yasir Bin Ibrahim Bin Mohammed Al-Qazlan *
y.alqazlan@gmail.com

Abstract

This study investigates the causes of bias in unjustly criticizing narrators, employing inductive and analytical methods to define bias both linguistically and technically and to examine its manifestations. Divided into an introduction and two main sections, it first clarifies the concept of bias in narrator evaluation, then explores its sources, including doctrinal deviation, regional and ethnic prejudice, misidentification, insufficient knowledge of a narrator's circumstances, attribution of others' mistakes, peer rivalry, and methodological weaknesses of the critic. The research concludes that bias represents a departure from fairness, with leading causes rooted in doctrinal, regional, and personal shortcomings. Early scholars recognized these dangers and carefully distinguished legitimate criticism from unacceptable bias, thereby safeguarding the integrity of narrator evaluation and ensuring the preservation of scholarly justice.

Keywords: Definition of Bias, Narrators, Criticism and Authentication, Peer Bias.

* Associate Professor of Sunnah Jurisprudence and its Sources, Department of Sunnah and its Sciences, Faculty of Sharia, Qassim University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Qazlan, Y. B. I. B. M. (2026). Reasons for Bias in Discrediting Narrators, *Journal of Arts, 14*(1), 647 - 661. https://doi.org/10.35696/55ezbx61

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 16/ 10/ 2025
تاريخ القبول:11/ 01/ 2026

مجلة الآداب

أسباب التحامل في جرح الرواة

د. ياسر بن إبراهيم بن محمد القزلان*
y.alqazlan@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان أسباب التحامل في جرح الرواة بغير حق. مستعملا المنهج الاستقرائي والتحليلي. وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث، التمهيد: تعريف التحامل في الحكم على الرواة لغة واصطلاحًا. المباحث الثمانية: أسباب التحامل في جرح الرواة. إذ ناقش الانحراف العقدي. والتحامل على أهل بلد معيَّن. والتعصب العِرْقي. والوهم في تعيين الراوي. وعدم معرفة الراوي المعرفة الجيِّدة. والتحامل على الراوي بخطأ غيره. وتحامل الأقران. وضعف الناقد نفسه. وخلص البحث إلى أنَّ التحامل في الحكم على الرواة يُقصد به الميل عن الإنصاف بإصدار حكمٍ غير مستحق في الراوي. وأظهرَت النتائج أنَّ من أبرز أسبابه: الانحراف العقدي للناقد، والتحامل على أهل بلدٍ معيّن، والوهم في تعيين الراوي، وضعف المعرفة الدقيقة بحاله، ونسبة خطأ غيره إليه، وتحامل الأقران بعضهم على بعض بدوافع شخصية أو علمية، إضافةً إلى ضعف الناقد نفسه وقصوره في منهج النقد. وقد نبَّه الأئمة المتقدمون إلى هذه المظاهر، وميّزوا بين الجرح المعتبر والتحامل المردود، صونًا لمنهج الجرح والتعديل، وحفاظًا على عدالة التقويم العلمي للرواة.

الكلمات المفتاحية: تعريف التحامل، الرواة، الجرح والتعديل، تحامل الأقران.

* أستاذ فقه السنة ومصادرها المشارك، قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية..

للاقتباس: القزلان، ي. ب. إ. ب. م. (2026). أسباب التحامل في جرح الرواة، *مجلة الآداب*، *14*(1)، 647- 661
https://doi.org/10.35696/55ezbx61

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد بذل علماء الحديث وأئمة النقاد جهودًا كبيرة في خدمة السنة رواية ودراية، حتى كانوا مضرب المثل في عظيم البذل، وكبير الجهد، فطرقوا علومًا متعددة في علم الحديث، فكان من تلك العلوم التي اعتنوا بها، واهتموا فيها، فأكثروا فيها كلامًا وتصنيفًا: "علم الجرح والتعديل" فكانوا مضرب المثل في كمال العدل، وعظيم الإنصاف، تشهد بذلك أقوالهم، وتدلُّ عليها كتبهم، إلاَّ أنه قد جاء عن بعضهم تحامل في جرح رواة بغير حق، مخالفين بذلك السمة الغالبة عن أئمة الجرح والتعديل، في كمال الإنصاف وتمام العدل، فحرص العلماء -لكمال إنصافهم- على التنبيه عليها، وبيان خطأ أصحابها، فحرصتُ على جمع أسباب ذلك التحامل الذي حملهم على جرح هؤلاء الرواة بغير حق، في بحث أسميته: (أسباب التحامل في جرح الرواة)، سائلًا المولى – عز وجل – التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع فيما يلي:

1. أهمية علم الجرح والتعديل في علم الحديث.
2. بيان منزلة أئمة الجرح والتعديل وكما ل إنصافهم وعدلهم في أحكامهم على الرواة.
3. بيان أسباب التحامل في جرح الرواة بغير حق.

الدراسات السابقة:

لم أقف -حسب علمي- على كتاب أو بحث جمع أسباب التحامل في جرح الرواة، وإنما وقفت على بحثيين هما:

1. مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، تأليف: د. عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، المنشور في مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. وهو بحث اجتهد فيه مؤلفه في بيان أوجه الإنصاف ومظاهر العدل عند المحدثين في جرح الرواة، مع ذكر يسير لبعض مظاهر التحامل وعدم الإنصاف، بخلاف بحثي فهو لبيان أسباب التحامل وعدم الإنصاف، فهو على النقيض تمامًا، مع تفصيل في تلك الأسباب وضرب الأمثلة على ذلك.
2. منهج التحري والإنصاف عند أئمة الجرح والتعديل في نقد الرواة، تأليف: محمد إسماعيل الديهي، المنشور في المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، وهو كسابقه، حرص فيه المؤلف على بيان أوجه التحري والإنصاف، مع ذكر يسير لأسباب التحامل وعدم الإنصاف، بخلاف بحثي القائم على بيان أسباب التحامل وضرب الأمثلة على ذلك.

منهج البحث:

سلكت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي والتحليلي.

مشكلة البحث:

من المعلوم إنصاف أئمة الجرح والتعديل في أحكامهم على الرواة وتقرر ذلك في النفوس، ولكن هل وقع منهم خلاف ذلك فتحاملوا على بعض الرواة في أحكامهم وجرحوهم بغير حق؟

هدف البحث:

بيان أسباب وقوع بعض أئمة الجرح والتعديل في تحاملٍ في جرح بعض الرواة في أحكامهم بغير حق، وضرب الأمثلة على ذلك.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث وخاتمة، وتفصيلها كالتالي:

المقدمة.

التمهيد: تعريف التحامل في الحكم على الرواة لغة واصطلاحًا.

المبحث الأول: الانحراف العقدي.

المبحث الثاني: التحامل على أهل بلد معيَّن.

المبحث الثالث: التعصب العِرْقي.

المبحث الرابع: الوهم في تعيين الراوي.

المبحث الخامس: عدم معرفة الراوي المعرفة الجيِّدة.

المبحث السادس: التحامل على الراوي بخطأ غيره.

المبحث السابع: تحامل الأقران.

المبحث الثامن: ضعف الناقد نفسه.

النتائج

التمهيد: تعريف التحامل في الحكم على الرواة لغة واصطلاحًا

التحامل لغةً: هو الميل وتكلُّف الشيء على مشقة، قال الجوهري: "وتَحَامَلَ عليه، أي مال، وتحاملت على نفسي، إذا تكلفت الشيء على مشقة"[1]، وقال ابن سيده: "وتحامَلَ فِي الأمر، وَبِه: تكلَّفه على مشقة وإعياء. وتحامَلَ عَلَيْهِ، كلَّفه مَا لَا يُطيق"[2].

وأما تعريفه اصطلاحًا، فإني لم أقف على تعريف خاص بهذا المصطلح عند العلماء، وإنما جاء عنهم تأكيدٌ لمعناه بذكر أهمية التثبت في الحكم على الراوي وقول الحق فيه، مع كمال الإنصاف والورع، من غير مداهنةٍ ولا مجازفة، وقد ضرب الأئمة في ذلك أروع الأمثلة، حتى قال البيهقي: "ومن أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار وما يردّ، علم أنَّهم لم يألوا جهدًا في ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَ الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب ردّ خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، ولا تمنعه في ذلك شجنة رحم، ولا صلة مال، والحكايات عنهم في ذلك كثيرة"[3].

وقد استعمل هذا المصطلح عدد من الأئمة بلفظه، كيحيى بن معين[4]، وعمرو بن علي الفلاَّس[5]، وابن عدي[6]، وغيرهم، حتى كثُر استعماله عند المتأخرين، فأكَّدوا عليه في كتبهم عند ذكر أهمية التثبت والإنصاف في الحكم على الرواة، قال ابن دقيق العيد: "وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه: أحدها: وهو شرها، الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل، وهذا مجانب لأهل الدين وطرائقهم "[7]، وقال السخاوي: "(واحذر) أيها المتصدي لذلك، المقتفي فيه أثر من تقدَّم (من غرض) أو هوى يحملك كلٌ منهما على التحامل والانحراف وترك الإنصاف أو الإطراء والافتراء، فذلك شر الأمور التي تدخل على القائم بذلك الآفة منها"[8].

وعليه فيمكن تعريفه اصطلاحًا بالنظر إلى كلام العلماء في هذا الباب، ومناسبته للمعنى اللغوي، فيقال في **تعريف التحامل في الحكم على الرواة اصطلاحًا**: "هو الميل عن الإنصاف بتكلف حكم على راوٍ بغير حق". والله أعلم.

المبحث الأول: الانحراف العقدي

ضرب الأئمة أروع الأمثلة في إنصافهم في حكمهم على الرواة حتى المبتدعة منهم، فعدَّلوا من ثبت عندهم عدالتهم - مع النص على بدعتهم -، ورووا عنهم في كتبهم، بل صححوا تلك الأحاديث التي ثبت لديهم صحتها، مثل "عدي بن ثابت"[9]، فهو مع

تشيُّعه روى عنه الجماعة[10]، و"عمران بن حطان" فقد كان من رؤوس الخوارج[11]، وروى عنه البخاري في صحيحه[12]، وغيره من الأئمة في كتبهم، إلاَّ أنه قد جاء عن بعضهم تحامل وعدم إنصاف في جرحهم لبعض الرواة بغير حق؛ بسبب مذهبهم العقدي، نبَّه العلماء عليه؛ لإنصافهم، وبيَّنوا خطأ ذلك، قال ابن حجر: "واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة؛ بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق"[13]، ومن الأمثلة على ذلك:

- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني[14] فهو مع إمامته وحفظه كان غاليًا في النَّصب، متحاملًا على أهل الكوفة من الشيعة، فجرح رواة منهم بغير حق، قال عنه ابن حبان: " وكان حَرِيْزي[15] -وفي نسخة: حروري[16] - المذهب ولم يكن بداعية إليه وكان صلبا في السنة حافظا للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره"[17]، وقال ابن عدي: "وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضى الله عنه"[18]، وقال الدارقطني: "وكان من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[19]، وقال ابن حجر: "فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع"[20]. ومن هؤلاء الرواة الذين جرحهم:

1. إسماعيل بن أبان الورَّاق الكوفي، أحد شيوخ البخاري:

قال عنه الجوزجاني: "إسماعيل بن أبان الوراق، كان مائلًا عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث"[21]، قال ابن عدي معقبًا على قوله: "ولإسماعيل بن أَبَان الوراق أحاديث حسان عمن يروي عنه، وقول السعدي فيه: إنه كان مائلا عن الحق، يعني ما عليه الكوفيون من تشيع، وأما الصدق فهو صدوق في الرواية، قال الشيخ – هو ابن عدي -: السعدي هو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، كان مقيمًا بدمشق يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضى اللَّه عنه"[22]، وقال ابن حجر: "وقال الجوزجاني: كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث، قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع، قلت: الجوزجاني كان ناصبيًا منحرفًا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعًا، ولا ينبغي أن يُسْمَع قول مبتدع في مبتدع"[23].

2. سعيد بن عمرو بن أشوع الكوفي: قال عنه الجوزجاني: "سعيد بن أشوع قاضي الكوفة غال زائغ"[24]، قال ابن حجر معقبًا على قوله: "وأما أبو إسحاق الجوزجاني فقال كان زائغًا غاليًا يعني في التشيع، قلت: والجوزجاني غال في النصب فتعارضا"[25].
3. المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي: قال عنه الجوزجاني: " المنهال بن عمرو، سيئ المذهب"[26]، قال ابن حجر معقبًا على قوله: "وقال الجوزجاني كان سيئ المذهب وقد جرى حديثه... وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة إنَّ جرحه لا يقبل في أهل الكوفة؛ لشدة انحرافه ونصبه"[27].

- عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، فهو مع حفظه وعلمه إلاَّ أنه كان غاليًا في التشيع، قال عنه ابن حجر: "فإنه من غلاة الشيعة بل نُسِبَ إلى الرفض فيُتَأَنَّى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد"[28]، ومن هؤلاء الرواة الذين جرحهم:

1. عمرو بن سليم الزرقي، قال عنه ابن خراش: "ثقة، في حديثه اختلاط"[29]، قال ابن حجر معقبًا على قوله: " ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه"[30]، وقال أيضًا: " عمرو بن سليم الزرقي تكلم فيه ابن خراش بلا حجة"[31].
2. موسى بن إسماعيل التبوذكي، فجميع الأئمة على توثيقه[32]، إلاَّ ما جاء عن ابن خراش حيث قال: "تكلم الناس فيه وهو صدوق"[33]، قال الذهبي معقبًا على قوله ومنكرًا عليه: "لم أذكر أبا سلمة -أي في كتابه

الميزان- ليِّن فيه، لكن لقول ابن خراش فيه: صدوق، وتكلم الناس فيه، قلت: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي"[34]، وقال ابن حجر: "أحد الأثبات الثقات اعتمده البخاري فروى عنه كثيرا ووثقه الجمهور وشذ ابن خراش فقال تكلم الناس فيه وهو صدوق كذا قال ولم يفسر ذلك الكلام"[35].

3. سليمان بن داود العتكي، فجميع الأئمة على توثيقه[36]، إلاَّ ما جاء عن ابن خراش حيث قال: " تكلم الناس فيه وهو صدوق"[37]، قال ابن حجر معقبًا على قوله: "وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وآخرون، وشذَّ عبد الرحمن بن يوسف بن خراش فقال: تكلم فيه الناس وهو صدوق انتهى، ولم نجد فيه لأحد كلامًا إلا بالتوثيق"[38].

- أبو محمد بن حزم الأندلسي، فهو مع حفظه وعلمه إلاَّ أنه تحامل على الصحابي أبي الطفيل عامر بن واثلة -رضي الله عنه-، فأعلَّ حديثًا فذكر من أوجه التضعيف قوله: "والثاني: أنَّ أبا الطفيل صاحب راية المختار، وذُكِر: أنه كان يقول بالرجعة"[39]، قال ابن حجر معقبًا على قوله: "أساء أبو محمد بن حزم فضعف أحاديث أبي الطفيل وقال: كان صاحب راية المختار الكذاب، وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه ولا يؤثر فيه قول أحد ولا سيما بالعصبية والهوى"[40].

المبحث الثاني: التحامل على أهل بلد معيَّن

كان الأئمة عند حكمهم على الرواة يحرصون على شرطي العدالة والضبط، وكلّ أمرٍ عائدٍ إلى هذين الشرطين، فبلد الراوي من تلك الاعتبارات التي يحرص عليها الأئمة فيما يعود على ضبط الراوي وإتقانه، فهناك رواة ضبطوا مرويات أهل بلد أكثر من آخر، وهناك رواة قلَّ ضبطهم في بلد دون بلد، وهكذا، إلاَّ أنه جاء عن بعضهم تحاملٌ منهم في جرح رواة بلد معيَّن بغير حق، فحرص العلماء على التنبيه عليها، وجعلوها من باب التحامل على أولئك الرواة، ومن الأمثلة على ذلك:

- تحامل سعد بن إبراهيم الزهري المدني على أهل المدينة:

قال شعبة بن الحجاج: "ما رأيت رجلا أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم، ما كنت أرفع له رجلا منهم إلا كذبه، فقلت له في ذلك فقال: إنَّ أهل المدينة قتلوا عثمان"[41].

المبحث الثالث: التعصب العِرْقي

يحرص الأئمة عند ذكرهم للرواة ذكر أسمائهم وكناهم وأنسابهم؛ لتمييزهم ومعرفتهم وأمن اللَّبس مع غيرهم، دون اعتبار أثر نسب الراوي في الحكم عليه جرحًا وتعديلًا، ومن نوادر ما جاء في التحامل في هذا الباب، ما ذكره ابن معين عن الإمام الحافظ "أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي"، في كرهه للموالي، قال ابن الجنيد: "سمعت يحيى بن معين وذكر أبا مسهر فقال: "كان يبغض الموالي، قال لي يومًا: عندك حديث في الموالي في عيبهم؟ قلت ليحيى: فمن كان أبو مسهر؟ قال: كان عربيًا غسانيًا"[42]، إلاَّ أنه من كمال الإنصاف وتمامه لم أقف على راوٍ بعينه جرحه أبو مسهر بهذا، فلعلَّه -إن ثبت عنه - مجرد كره لا يصل إلى حدِّ التحامل في جرح الرواة الموالي، والحكم عليهم بالضعف؛ لأجل هذا الكره، فإن أبا مسهر من كبار الأئمة والحفاظ، والأصل في أحكام هؤلاء الأئمة الإنصاف وعدم التحامل إلاَّ ما دلَّ الدليل على خلافه، ويكفي في بيان مكانة أبي مسهر وجلالة قدره قول ابن معين: " إن الذي يحدِّث بالبلد وبها من هو أولى منه بالحديث أحمق، إذا رأيتني أحدِّث ببلدة فيها مثل أبي مسهر، فينبغي لِلحيتي أن تُحْلَق، وأمَرَّ يدَه على لحيته"[43].

ونقيض ذلك تمامًا ما وقع لـ"أحمد بن بشير القرشي المخزومي"، فقد سئل عنه ابن نمير فقال: "كان صدوقًا حسن المعرفة بأيَّام الناس، حسن الفهم، وكان رأسًا في الشعوبيَّة أستاذًا يُخَاصم فيها..."[44]، قال الذهبي: "الشعوبيَّة هم الذين

يُفَضّلون العجم على العرب"[45]، إلاَّ أنّي لم أقف أيضًا على راوٍ جرحه أحمد بن بشير بسبب ذلك، وإنَّما ذكرت هذا السبب؛ لإكمال ذكر أسباب التحامل التي وقفت عليها، والله أعلم.

المبحث الرابع: الوهم في تعيين الراوي

اهتم الأئمة بمعرفة الرواة معرفة تامَّة، فجاءت أحكامهم بناءً على هذه المعرفة، إلاَّ أنه قد جاء عن بعضهم وَهْمٌ في تعيين هؤلاء الرواة، فأدَّى ذلك إلى تحامل منهم -غير مقصود- في حكمهم على الرواة، وخاصَّة في باب "المتفق والمفترق" من الرواة، فيمن اتفقت أسماؤهم واختلف أشخاصهم، ومن ذلك:

ما وقع من "عثمان بن سعيد الدَّارمي" حيث حكم على: أحمد بن بشير القرشي المخزومي مولى عمرو بن حريث، فقال عنه: "متروك"، ظنًّا منه أنه: "أحمد بن بشير البغدادي أبو جعفر المؤدب"، فقال: "قلت ليحيى بن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير. قال: هذا؟ كأنه تعجب من ذكري أحمد بن بشير فقال: لا أعرفه. قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد وهو متروك"[46]، قال الخطيب البغدادي معقبًا على قوله: "ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي، ذاك بغدادي سنذكره بعد إن شاء الله، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفا بالصدق"[47]، وقال ابن حجر: "خلطه عثمان الدَّارمي بالذي قبله وفرق بينهما الخطيب فأصاب"[48].

المبحث الخامس: عدم معرفة الراوي المعرفة الجيِّدة

الأصل في حكم الأئمة على الرواة أن يكون بناءً على معرفة تامَّة بهم وبمروياتهم، فقد كانوا يحرصون على مجالسة هؤلاء الرواة والنظر في أصول مروياتهم، ليخبروهم ويخبروا مروياتهم، فتكون أحكامهم موافقة لما وقفوا عليه، تحقيقًا للعدل والإنصاف في الحكم عليهم، فإذا تخلَّفت هذه المعرفة عند أحدٍ من هؤلاء الأئمة في راوٍ معينٍ صرَّحوا بعدم معرفتهم به، كما جاء عن ابن معين[49]، وأحمد بن حنبل[50]، والبخاري[51]، وأبي داود[52]، وأبي زرعة[53]، وأبي حاتم[54]، وغيرهم، إلاَّ أنه قد جاء عن بعض الأئمة أحكام على رواة لم يعرفوهم المعرفة التامَّة، فجرحوهم بما ليس فيهم، كان سببه "عدم معرفة الراوي المعرفة الجيِّدة"، فحرص العلماء على التنبيه عليها، وبيان الصواب فيها؛ لكمال إنصافهم، ومن الأمثلة على ذلك:

ما جاء عن "يحيى بن سعيد القطان" في تضعيفه لراويين هما: "إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري" و"عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي"، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: " ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثًا من حديث عقيل، فقال لي يحيى: يا أبا عبد الله عقيل وإبراهيم بن سعد عقيل وإبراهيم بن سعد، كأنه يضعفهما، قال أبي: وأي شيء ينفعه من ذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى"[55].

المبحث السادس: التحامل على الراوي بخطأ غيره

خطأ الراوي أحد أهم أسباب جرحه، ويزداد أثره فيه كلما زاد وقوعه منه، فاغتفر الأئمة الأخطاء اليسيرة التي لا يسلم منها راوٍ، مع بيانها والنصَّ عليها صيانة للسنَّة، وشددوا فيما كَثُرت في حقِّه، إلاَّ أنه يشترط في ذلك كله التأكد من وقوع الخطأ من الراوي وثبوته عنه، فقد حرص الأئمة على ذلك، وبذلوا جهودًا كبيرة في معرفة أخطاء الرواة والتأكد منها، إلاَّ أنه جاء عن بعض الأئمة أحكام على رواة جرحوهم وعدَّوا عليهم أحاديث ضعيفة نسبوها إليهم، كانت من أخطاء غيرهم من الرواة عنهم، فحرص العلماء على بيان ذلك، دفاعًا عن ذلك الراوي، وكمالًا في إنصافهم معهم، ومن الأمثلة على ذلك:

ما ذكره "ابن عدي" في ترجمته لـ"عبد العزيز بن أبي روَّاد"، فقد ذكر جملةً الأحاديث التي رواها ولا يتابع عليها، حيث قال:

"حدثنا ابن أبي عصمة، حدثنا أحمد بن عبد الله بن قراب الحداد، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي منصور، حدثنا عبد الله بن المغيرة بمصر، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

يقول: إنَّ بعض أوصياء عيسى بن مريم حيّ، وهو بأرض العراق فإن أنت لقيته فأقرئه منّي السلام، وسيلقاه قوم من أمتي يوجب الله لهم الجنة"[56] ثم قال: "ولعبد العزيز بن أبي رواد غير حديث وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه"[57]، قال الذهبي معقبًا على قوله: "هذا من عيوب كامل بن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدَّث به قط، وإنَّما وضع من بعده، فهذا خبر باطل وإسناد مظلم، وابن المغيرة ليس بثقة"[58].

المبحث السابع: تحامل الأقران

ضرب الأئمة أروع الأمثلة في كمال إنصافهم في أحكامهم على الرواة، يظهر فيها كمال العدل مع سلامة الصدر وحسن العبارة، تجلَّت في أبواب متعددة في أحكامهم على الرواة، كان من أهمِّها أحكامهم على أقرانهم؛ فإن المعاصرة بين أرباب المقاصد المشتركة ومن أهمها العلم، مزلق خطير، يكثر فيها حظ النفس، ويقلُّ معها الإنصاف، فتزلُّ بها القدم، إلاَّ أنَّ أقدامهم ثبتت، وألسنتهم صدقت، فكانت تلك السِّمَة الغالبة في أحكامهم على أقرانهم، بل جاءت عبارات كثيرة في ثناء كلِّ قرينٍ على الآخر، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

- ثناء كلٍّ من شعبة وسفيان الثوري على بعضهما -وهما قرينان-، قال شعبة عن سفيان الثوري: "سفيان أمير المؤمنين في الحديث"[59]، وقال أيضًا: "سفيان أحفظ مني"[60]، وقال سفيان الثوري عن شعبة فيما نقله أبو داود السجستاني حيث قال: "قال لما مات شعبة، قال سفيان: مات الحديث"[61].
- ثناء كلٍّ من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين على بعضهما -وهما قرينان- قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين: "كلُّ حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث"[62]، وقال أيضًا: "كان أعلمنا بالرِّجال يحيى بن معين"[63]، وقال يحيى بن معين عن أحمد بن حنبل: "ما رأيت مثل أحمد بن حنبل صحبناه خمسين سنة ما افتخر علينا بشيء مما كان فيه من الصلاح والخير"[64]، وقال أيضًا: "لو جلسنا مجلسنا بالثناء عليه -أي: أحمد بن حنبل-، ما ذكرنا فضائله بكمالها"[65].

إلاَّ أنه قد جاءت عبارات جرح بغير حق عن بعضهم -على قلَّتها- حملها العلماء على وجه "كلام الأقران" الذي مثله يطوى ولا يروى، فردُّوها ولم يأخذوا بها؛ لكمال إنصافهم، وتمام عدلهم، فقد عقد الحافظ ابن عبد البر في كتابه: "جامع بيان العلم وفضله" بابًا فقال: باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض، ثم أورد نصوصًا وآثارًا في ذلك، وقال معلقًا بعد ذلك: "قد غلط فيه كثير من الناس وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله.... ونحن نورد في هذا الباب من قول الأئمة الجلة الثقات السادة، بعضهم في بعض مما لا يجب أن يلتفت فيهم إليه ولا يعرج عليه، وما يوضح صحة ما ذكرنا، وبالله التوفيق"[66].

وقال الذهبي: "كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعنًا ويعامل الرجل بالعدل والقسط"[67]، وقال أيضًا: "وقد عُلِم أن كثيرًا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر، لا عبرة به، ولا سيَّما إذا وثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف "[68]، وقال ابن حجر: "كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضًا إذا كان غير مفسر لا يقدح"[69] وسأذكر أمثلة على ذلك مُعْرِضًا فيها عن نقل تلك الأقوال، تحقيقًا لقاعدة: "كلام الأقران يطوى ولا يروى"، فالمقصود هو بيان هذا السبب، ومن الأمثلة على ذلك:

1. ما بين رجاء بن حيوة ومكحول[70]، قال الذهبي معلقًا على ذلك: "كان ما بينهما فاسدا، وما زال الأقران ينال بعضهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان، فلا يلتفت إلى قول أحد منهما في الآخر"[71].

2. ما بين قتادة ويحيى بن أبي كثير[72]، قال الذهبي معلقًا على ذلك: "كلام الأقران يطوى ولا يروى، فإن ذكر، تأمَّله المحدث، فإنَّ وجد له متابعًا، وإلا أعرض عنه"[73].
3. ما بين محمد بن أبي ذئب ومالك بن أنس[74]، قال الذهبي معلقًا على ذلك: "فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعوَّل على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعَّف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما - رضي الله عنهما -"[75].

المبحث الثامن: ضعف الناقد نفسه

الأصل في الإمام الناقد أن يكون ثقة في نفسه؛ ليقبل قوله في الحكم على غيره، فكان أئمة النقد على درجة عالية من العدالة، ومنزلة كبيرة من الثقة، إلاَّ أنَّه قد جاء عن بعض العلماء أقوال في جرحهم لبعض الرواة، وتضعيفهم لهم، ردَّها العلماء؛ لضعف قائلها، فمن كان ضعيفًا في نفسه لا يقبل تضعيفه لغيره، ومن تلك الأمثلة:

- أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، فقد انفرد بتضعيف عددٍ من الرواة، فردَّ العلماء قوله؛ لضعفه هو، فمن هؤلاء الرواة:

1. أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي، قال عنه الأزدي: "منكر الحديث، غير مرضي"[76]، قال ابن حجر معقبًا على قوله: "ولا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"[77].
2. خثيم بن عراك بن مالك الغفاري، قال عنه الأزدي: "منكر الحديث"[78]، فتبعه ابن حزم معتمدًا على قوله[79]؛ فإنه لم يضعفه أحدٌ إلاَّ الأزدي، قال الذهبي مبيِّنا انفراد الأزدي بهذا القول، ومنكرًا له: "وقال الأزدي وحده: منكر الحديث، كذا قال"[80]، وقال ابن حجر: " وشذَّ الأزدي فقال منكر الحديث، وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وأفرط، فقال لا تجوز الرواية عنه، وما درى أنَّ الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات"[81].
3. أبان بن إسحاق الأسدي الكوفي النحوي، قال عنه الأزدي: "متروك"[82]، قال الذهبي معقبًا على قوله:" قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله -أي الأزدي- مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقًا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه"[83]، وقال ابن حجر: "أبان ابن إسحاق الأسدي النحوي كوفي ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة"[84].

- أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي، فقد انفرد بتضعيف عددٍ من الرواة، فردَّ العلماء قوله؛ لضعفه هو، فمن هؤلاء الرواة:

1. مبشر بن إسماعيل الحلبي، قال عنه ابن قانع: "ضعيف"[85]، قال الذهبي معقبًا: "تكلم فيه بلا حجة"[86]، وقال ابن حجر: "ضعفه بن قانع وهو أضعف منه"[87]، وقال أيضًا: "وابن قانع ليس بمعتمد"[88].
2. الفضل بن عنبسة الخزاز، فقد ضعفه ابن قانع، قال ابن حجر ناقلًا تضعيفه ومعقبًا عليه: "انفرد ابن قانع بتضعيفه، وليس ابن قانع بمقنع"[89].

النتائج:

وفي ختام هذا البحث، أذكر أهمَّ النتائج التي توصلت إليها وهي:

1. يُعرَّف التحامل في الحكم على الرواة اصطلاحًا: بأنه "الميل عن الإنصاف بتكلف حكم على راوٍ بغير حق".
2. كان الانحراف العقدي أحد أهم أسباب التحامل في جرح الرواة بغير حق، كما وقع من الجوزجاني وابن خراش وابن حزم.

3. من أهم أسباب التحامل في جرح الرواة: التحامل على أهل بلد معين، كما وقع من سعد بن إبراهيم الزهري في أهل المدينة.
4. من أهم أسباب التحامل في جرح الرواة: الوهم في تعيين الراوي، كما وقع من عثمان بن سعيد الدَّارمي حيث حكم على: أحمد بن بشير القرشي المخزومي مولى عمرو بن حريث، فقال: " متروك"، ظنًّا منه أنه: "أحمد بن بشير البغدادي أبو جعفر المؤدب".
5. عدمُ معرفة الراوي المعرفة الجيِّدة أحدُ أهم أسباب التحامل في جرح الرواة، كما وقع من يحيى بن سعيد القطان" في تضعيفه لـ: "إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري" و"عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي"، فنصَّ أحمد بن حنبل على أنه لم يعرفهما.
6. يقع التحامل على الراوي بخطأ غيره، كما جاء عن "ابن عدي" في ترجمته لـ"عبد العزيز بن أبي روَّاد"، فذكر جملة من الأحاديث التي رواها ولا يتابع عليها، وقد نصَّ الذهبي أنها من خطأ غيره.
7. تحامل الأقران في جرح بعضهم بغير حق من أهم أسباب التحامل على الرواة، كما وقع من جملة من العلماء والرواة، فنبَّه الأئمة عليها، ولم يأخذوا بها.
8. ضعف الناقد نفسه يؤدي إلى تحامله في جرح بعض الرواة بغير حق، كما وقع من أبي الفتح الأزدي وابن قانع.

الهوامش والإحالات:

(1) الجوهري، الصحاح: 1678/4، 1677.
(2) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم: 368/3.
(3) الأصفهاني، دلائل النبوة: 47/1.
(4) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: 5/ 302.
(5) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 574/5.
(6) ينظر: الجرجاني، الكامل: 504/1.
(7) ابن دقيق، الاقتراح: 57.
(8) السخاوي، فتح المغيث: 4/ 350.
(9) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 522/19.
(10) ينظر مثلا: البخاري، صحيح البخاري، ح (55، 769، 964، 989)؛ مسلم، صحيح مسلم، ح (75، 87، 464، 666).
(11) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 322/22.
(12) ينظر مثلًا: البخاري، صحيح البخاري، ح (5835، 5925).
(13) ابن حجر، فتح الباري: 385/1.
(14) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 244/2.
(15) قال ابن حجر،تهذيب التهذيب: 182/1: "ورأيت في نسخة من كتاب ابن حبان حريزي المذهب -وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي- نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب"
(16) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 182/1.
(17) ابن حبان، الثقات: 82/8.

(18) الجرجاني، الكامل: 504/1.
(19) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني: 329.
(20) الذهبي، لسان الميزان: 212/1.
(21) الجوزجاني، أحوال الرجال: 136.
(22) الجرجاني، الكامل: 504/1.
(23) ابن حجر، فتح الباري: 390/1.
(24) الجوزجاني، أحوال الرجال: 95.
(25) ابن حجر، فتح الباري: 406/1.
(26) الجوزجاني، أحوال الرجال: 73.
(27) ابن حجر، فتح الباري: 446/1.
(28) ابن حجر، لسان الميزان: 212/1.
(29) الذهبي، ميزان الاعتدال: 263/3.
(30) ابن حجر، فتح الباري: 431/1.
(31) نفسه: 463/1.
(32) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 12/29.
(33) الذهبي، ميزان الاعتدال: 200/4.
(34) نفسه، والصفحة نفسها..
(35) ابن حجر، فتح الباري: 446/1.
(36) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: 423/11.
(37) نفسه: 425/11.
(38) ابن حجر، فتح الباري: 407/1.
(39) ابن حزم، المحلى: 207/2.
(40) ابن حجر، فتح الباري: 412/1.
(41) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 31/3.
(42) الختلي، سؤالات ابن الجنيد: 306.
(43) المزي، تهذيب الكمال: 374/16.
(44) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 76/5.
(45) الذهبي، ميزان الاعتدال: 85/1.
(46) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 76/5.
(47) نفسه، والصفحة نفسها.
(48) ابن حجر، تقريب التهذيب: 14.
(49) انظر مثلًا: ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز: 1/ 75- 77، 94.

(50) انظر مثلًا: ابن حنبل، العلل رواية عبد الله: 1/ ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٤١.
(51) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير: 575/7.
(52) انظر مثلًا: أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري:233، 240، 322، 361.
(53) ينظر مثلًا: أبو زرعة، سؤالات البرذعي: 2/ 490، 545، 567.
(54) ينظر مثلًا: الجرح والتعديل: 2/ 89، 131، 141، 156.
(55) ابن حنبل، العلل: 228/1.
(56) الجرجاني، الكامل:509/6.
(57) نفسه: 510/6.
(58) الذهبي، ميزان الاعتدال: 629/2.
(59) المزي، تهذيب الكمال: 164/11.
(60) نفسه: 165/11.
(61) نفسه: 494/12.
(62) نفسه: 559/31.
(63) نفسه: 553/31.
(64) ابن عساكر، تاريخ دمشق: 282/5.
(65) المزي، تهذيب الكمال: 453/1.
(66) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: 1093/2.
(67) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم: 24.
(68) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 41/17.
(69) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 81/8.
(70) ينظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ: 369/2.
(71) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 558/4.
(72) ينظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ: 466/2.
(73) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 275/5.
(74) ينظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ: 686/1.
(75) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 143/7.
(76) الذهبي، ميزان الاعتدال: 103/1.
(77) ابن حجر، فتح الباري: 386/1.
(78) الذهبي، ميزان الاعتدال: 650/1.
(79) ينظر: ابن حزم، المحلى: 409/6.
(80) الذهبي، ميزان الاعتدال: 650/1.
(81) ابن حجر، فتح الباري: 400/1.

(82) المزي، تهذيب الكمال: 5/2.

(83) الذهبي، ميزان الاعتدال: 5/1.

(84) ابن حجر، تقريب التهذيب: 135.

(85) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 154/6.

(86) الذهبي، ميزان الاعتدال: 433/3.

(87) ابن حجر، فتح الباري: 463/1.

(88) نفسه: 443/1.

(89) ابن حجر، تقريب التهذيب:5411.

المراجع

الأصبهاني، أ. (1986). *دلائل النبوة* (محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس، تحقيق؛ ط.2). دار النفائس.

البخاري، م. (1422). *صحيح البخاري* (جماعة من العلماء، تحقيق؛ ط.1). دار طوق النجاة.

البخاري، م. (د.ت). *التاريخ الكبير*. دائرة المعارف العثمانية.

الجرجاني، ع. (1997). *الكامل في ضعفاء الرجال* (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

الجوزجاني، إ. (1982). *أحوال الرجال* (عبد العليم عبد العظيم البَستوي، تحقيق). حديث أكادمي.

الجوهري، إ. (1407). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (أحمد عبد الغفور عطار، تحقيق؛ ط.4). دار العلم للملايين.

ابن حبان، م. (1973). *الثقات* (ط.1). دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر، أ. (1327). *تهذيب التهذيب* (ط.1). مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أ. (1986). *تقريب التهذيب* (محمد عوامة، تحقيق؛ ط.1). دار الرشيد.

ابن حجر، أ. (2002). *لسان الميزان* (_ط.1). دار البشائر الإسلامية.

ابن حجر، أ. (1390). *فتح الباري بشرح البخاري* (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق؛ ط.1). المكتبة السلفية.

ابن حزم، ع. (1988). *المُحلَّى بالآثار* (عبد الغفار سليمان البنداري، تحقيق). دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أ. (1422). *العلل ومعرفة الرجال* (وصي الله بن محمد عباس، تحقيق؛ ط.2). دار الخاني.

الخطيب البغدادي، أ. (2002). *تاريخ بغداد* (بشار عواد معروف، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.

أبو داود، س. (1983). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل* (محمد علي قاسم العمري، تحقيق؛ ط.1). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن دقيق، م. (2006). *الاقتراح في بيان الإصلاح* (ط.1). شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع.

الذهبي، م. (1963). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال* (علي محمد البجاوي، تحقيق؛ ط.1). [ت 1399 هـ]، دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، م. (1992). *الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم* (محمد إبراهيم الموصلي، تحقيق؛ ط.1). دار البشائر الإسلامية.

الذهبي، م. (1405). *سير أعلام النبلاء* (شعيب الأرناؤوط، تحقيق؛ ط.3). مؤسسة الرسالة.

أبو زرعة، ع. (د.ت). *أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي* (سعدي بن مهدي الهاشمي، دراسة وتحقيق) د. ن.

السخاوي، م. (2003). *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي* (علي حسين علي، تحقيق؛ ط.1) مكتبة السنة.

السلمي، م. (1427). *سؤالات السلمي للدارقطني* (فريق من الباحثين، تحقيق؛ ط.1). د. ن.

ابن سيدة، ع. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم* (ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن عبد البر، ي. (1994). *جامع بيان العلم وفضله* (أبو الأشبال الزهيري، تحقيق؛ ط.1). دار ابن الجوزي.

ابن عساكر، ع. (1995). *تاريخ مدينة دمشق* (عمر بن غرامة العمروي، تحقيق). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الفسوي، ي. (1974). *المعرفة والتاريخ- رواية: عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي* (أكرم ضياء العمري، تحقيق؛ ط.1). مطبعة الإرشاد.

المزي، ي. (1992). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال* (بشار عواد معروف، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

مسلم، م. (1334). *صحيح مسلم* (محمد ذهني أفندي، وإسماعيل بن عبد الحميد، وأحمد رفعت، ومحمد عزت، ومحمد شكري، تحقيق). دار الطباعة العامرة.

ابن معين، ي. (1985). *معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم- رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز* (محمد كامل القصار، تحقيق؛ ط.1). مجمع اللغة العربية.

مغلطاي، ع. (2011). *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال* (محمد عثمان، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

References

Abū Dāwūd, S. (1983). *Suʾālāt Abī ʿUbayd al-Ājurrī li-Abī Dāwūd al-Sijistānī fī al-jarḥ wa-al-taʿdīl* (M. ʿA. Qāsim al-ʿUmarī, Ed.; 1st ed.). Deanship of Scientific Research, Islamic University.

Abū Zurʿah al-Rāzī, ʿ. (n.d.). *Ajwibat Abī Zurʿah al-Rāzī li-asʾilat al-Baradhaʿī* (S. M. al-Hāshimī, Ed.). n.p.

Al-Aṣbahānī, A. (1986). *Dalāʾil al-nubuwwah* (M. Ruwās Qalʿahjī & ʿA. B. ʿAbbās, Eds.; 2nd ed.). Dār al-Nafāʾis.

Al-Bukhārī, M. (1422 AH). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (Group of scholars, Ed.; 1st ed.). Dār Ṭawq al-Najāh.

Al-Bukhārī, M. (n.d.). *Al-Tārīkh al-kabīr*. Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah.

Al-Dhahabī, M. (1963). *Mīzān al-iʿtidāl fī naqd al-rijāl* (ʿA. M. al-Bajāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Maʿrifah.

Al-Dhahabī, M. (1992). *Al-ruwāt al-thiqqāt al-mutakallam fihim bimā lā yūjib raddahum* (M. I. al-Mawṣilī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Bashāʾir al-Islāmiyyah.

Al-Dhahabī, M. (1405 AH). *Siyar aʿlām al-nubalāʾ* (Shuʿayb al-Arnāʾūṭ, Ed.; 3rd ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Fasawī, Y. (1974). *Al-maʿrifah wa-al-tārīkh* (Narrated by ʿA. b. Jaʿfar b. Durustawayh; A. Ḍ. al-ʿUmarī, Ed.; 1st ed.). Maṭbaʿat al-Irshād.

Al-Jawharī, I. (1407 AH). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah* (A. ʿA. ʿAṭṭār, Ed.; 4th ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.

Al-Jawzajānī, I. (1982). *Aḥwāl al-rijāl* (ʿA. A. al-Bastawī, Ed.). Ḥadīth Academy.

Al-Jurjānī, ʿ. (1997). *Al-kāmil fī ḍuʿafāʾ al-rijāl* (ʿA. A. ʿAbd al-Mawjūd, ʿA. M. Muʿawwaḍ, & ʿA. F. Abū Sunnah, Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, A. (2002). *Tārīkh Baghdād* (B. ʿA. Maʿrūf, Ed.; 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Al-Sakhāwī, M. (2003). *Fatḥ al-mughīth bi-sharḥ Alfiyyat al-ḥadīth li-al-ʿIrāqī* (ʿA. Ḥ. ʿAlī, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Sunnah.

Al-Sulamī, M. (1427 AH). *Suʾālāt al-Sulamī li-al-Dāraquṭnī* (Team of researchers, Ed.; 1st ed.). n.p.

Ibn ʿAbd al-Barr, Y. (1994). *Jāmiʿ bayān al-ʿilm wa-faḍlih* (A. al-Ashbāl al-Zuhayrī, Ed.; 1st ed.). Dār Ibn al-Jawzī.

Ibn ʿAsākir, ʿ. (1995). *Tārīkh madīnat Dimashq* (ʿU. b. Gharāmah al-ʿAmrawī, Ed.). Dār al-Fikr.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, A. (1327 AH). *Tahdhīb al-tahdhīb* (1st ed.). Maṭbaʿat Dāʾirat al-Maʿārif al-Niẓāmiyyah.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, A. (1986). *Taqrīb al-tahdhīb* (M. ʿAwwāmah, Ed.; 1st ed.). Dār al-Rashīd.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, A. (2002). *Lisān al-mīzān* (1st ed.). Dār al-Bashāʾir al-Islāmiyyah.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, A. (1390 AH). *Fatḥ al-bārī bi-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (M. F. ʿAbd al-Bāqī, Ed.; 1st ed.). Al-Maktabah al-Salafiyyah.

Ibn Ḥanbal, A. (1422 AH). *Al-ʿilal wa-maʿrifat al-rijāl* (Waṣī Allāh b. Muḥammad ʿAbbās, Ed.; 2nd ed.). Dār al-Khānī.

Ibn Ḥazm, ʿA. (1988). *Al-muḥallā bi-al-āthār* (ʿA. G. S. al-Bandārī, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Ḥibbān, M. (1973). *Al-thiqqāt* (1st ed.). Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah.

Ibn Maʿīn, Y. (1985). *Maʿrifat al-rijāl ʿan Yaḥyā ibn Maʿīn* (M. K. al-Qaṣṣār, Ed.; 1st ed.). Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah.

Ibn Sīdah, ʿ. (2000). *Al-muḥkam wa-al-muḥīṭ al-aʿẓam* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Mizzī, Y. (1992). *Tahdhīb al-kamāl fī asmāʾ al-rijāl* (B. ʿA. Maʿrūf, Ed.; 1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Mughlṭāy, ʿ. (2011). *Ikmāl tahdhīb al-kamāl fī asmāʾ al-rijāl* (M. ʿUthmān, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Muslim, M. (1334 AH). *Ṣaḥīḥ Muslim* (M. Dhihnī Efendi, I. b. ʿAbd al-Ḥamīd, A. Rifʿat, M. ʿIzzat, & M. Shukrī, Eds.). Dār al-Ṭibāʿah al-ʿĀmirah.